

فتغرس فيهم الفضائل ، وتبغضهم في الرذائل ، وتعودهم طاعة الله ، وتشجعهم على نُصرة الحق ، ولا تثبطهم عن الجهاد ، استجابة لعاطفة الأمومة في صدرها ، بل تُغلب نداء الحق على نداء العاطفة .

ولقد رأينا أُمّاً مؤمنة كالخنساء ، في معركة القادسية تحرّض بنيتها الأربعة ، وتوصيهم بالإقدام والثبات في كلمات بليغة رائعة ، وما أن انتهت المعركة حتى نُعوا إليها جميعاً ، فما ولولت ولا صاحت ، بل قالت في رضا ويقين : الحمد لله الذي شرفني بقتلهم في سبيله !!



● أمهات خالدات :

ومن توجيهات القرآن : أنه وضع أمام المؤمنين والمؤمنات أمثلة فارعة للأمهات صالحات ، كان لهنَّ أثر ومكان في تاريخ الإيمان .

فأم موسى تستجيب إلى وحى الله وإلهامه ، وتلقى ولدها وفلذة كبدها في اليمِّ ، مطمئنة إلى وعد ربها : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ، فإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ

فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ، إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ
وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١﴾ .

وأم مريم التي نذرت ما فى بطنها محرراً لله ، خالصاً
من كل شرك أو عبودية لغيره ، داعية الله أن يتقبل منها
نذرها : ﴿ فَتَقَبَّلْ مِنِّي ، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (٢) .

فلما كان المولود أنثى - على غير ما كانت تتوقع - لم
يمنعها ذلك من الوفاء بنذرها ، سائلة الله أن يحفظها من
كل سوء : ﴿ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ
الرَّجِيمِ ﴾ (٣) .

ومريم ابنة عمران أم المسيح عيسى ، جعلها القرآن آية
فى الطُّهْر والقنوت لله ، والتصديق بكلماته : ﴿ وَمَرْيَمَ
ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا
وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَانِنِينَ ﴾ (٤) .

* * *

(٢) آل عمران : ٣٥

(٤) التحريم : ١٢

(١) القصص : ٧

(٣) آل عمران : ٣٦

المرأة بنتاً

كان العرب فى الجاهلية يتشاءمون بميلاد البنات ،
ويضيقون به ، حتى قال أحد الآباء - وقد بُشِّرَ بأن زوجه
ولدت أنثى - : « والله ما هى بنعم الولد ، نصرها بكاء ،
وبرها سرقة » !

يريد أنها لا تستطيع أن تنصر أباهـا وأهلها إلا بالصراخ
والبكاء لا بالقتال والسلاح ، ولا أن تبرهم إلا بأن تأخذ
من مال زوجها لأهلها .

وكانت التقاليد المتوارثة عندهم تبيح للأب أن يئد ابنته
- يدفنها حية - من أجل فقر واقع ، أو خشية من فقر قد
يقع ، أو من عار قد تجلبه - حين تكبر - على قومها .

وفى ذلك يقول القرآن منكرأ عليهم ومقرعأ لهم :
﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ (١) .

(١) التكوين : ٨ ، ٩

وَيَصِفُ حَالِ الْآبَاءِ عِنْدَ وَلَادَةِ الْبَنَاتِ : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ، أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ، أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (١) .

وكانت بعض الشرائع القديمة تعطي الأب الحق في بيع ابنته إذا شاء ، وبعضها الآخر - كشرعية حمورابي - تجيز له أن يسلمها إلى رجل آخر ليقتلها أو يملكها إذا قتل الأب ابنة الرجل الآخر .

جاء الإسلام فاعتبر البنت - كالابن - هبة من الله ونعمة - يهبها لمن يشاء من عباده : ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ * أَوْ يَزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا ، وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا ، إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ (٢) .

وبين القرآن في قصصه أن بعض البنات قد تكون أعظم أثراً وأخلد ذكراً ، من كثير من الأبناء الذكور ، كما في

(٢) الشورى : ٤٩ ، ٥٠

(١) النحل : ٥٨ ، ٥٩

قصة مريم ابنة عمران التي اصطفاه الله وطهرها واصطفاه
 على نساء العالمين ، وقد كانت أمها عندما حملت بها
 تمني أن تكون ذكراً يخدم الهيكل ، ويكون من الصالحين :
 ﴿ إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي
 بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي ، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ *
 فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا
 وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ ، وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي
 أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ * فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا
 بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا . . . ﴾ (١) .

وحمل القرآن - حملة شعواء - على أولئك القساة
 الذين يقتلون أولادهم - إناثاً كانوا أو ذكوراً - فقال تعالى :
 ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (٢) ،
 وقال : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ، نَحْنُ
 نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ، إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾ (٣) .

وجعل رسول الإسلام الجنة جزاء كل أب يحسن صحبة

(٢) الأنعام : ١٤٠

(١) آل عمران : ٣٥ - ٣٧

(٣) الإسراء : ٣١

بناته ، ويصبر على تربيتهم وحُسن تأديبهم ، ورعاية حق الله فيهم ، حتى يبغُلن أو يموت عنهن ، وجعل منزلته بجواره - صلى الله عليه وسلم - فى دار النعيم المقيم .

روى مسلم عن أنس عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَا ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَا وَهُوَ وَضُمَ أَصَابِعُهُ » ، ورواه الترمذى بلفظ : « مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ دَخَلْتُ أَنَا وَهُوَ الْجَنَّةَ كَهَاتَيْنِ . . . » ، وأشار بأصبعه السبابة والتى تليها .

وروى ابن عباس عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ لَهُ ابْنَتَانِ فَيُحْسِنُ إِلَيْهِمَا مَا صَحَبَتَاهُ - أَوْ صَحْبُهُمَا - إِلَّا أَدْخَلْتَاهُ الْجَنَّةَ » (١) .

(١) رواه البخارى فى الأدب المفرد (٧٧) ، وابن أبى شيبه : ٥٥١/٨ ، وأحمد ، وصحَّحه الشيخ شاکر برقم (٢١٠٤) ، وابن ماجه (٣٦٧٠) ، وذكر فى الزوائد : أن فى سنده شرحبيل ابن سعد وثَّقَه ابن حِبَّانَ وَضَعَّفَهُ غير واحد ، وابن حِبَّانَ فى صحيحه « الإحسان » ج٧ برقم (٢٩٤٥) ، وقال محققه : إسناده ضعيف ، وهو حسن بشواهده ، والحاكم : ١٧٨/٤ ، وصحَّحه ، وتعقبه الذهبى ، وهو فى مسند أبى يعلى أيضاً برقم (٢٥٧١) .

ونصّت بعض الأحاديث على أن هذا الجزء - دخول الجنة - للأخ الذي يعول أخواته أو أختيه أيضاً .

كما نص بعض آخر على أن هذه المكافآت الإلهية ، لمن أحسن إلى جنس البنات ولو كانت واحدة .

ففى حديث أبى هريرة مرفوعاً : « مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاث بَنَاتٍ ، فَصَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهِنَّ وَضَرَائِهِنَّ وَسَرَائِهِنَّ ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ إِيَّاهُنَّ » . فقال رجل : واثنتان يا رسول الله ؟ قال : « واثنتان » . قال رجل : يا رسول الله ؛ وواحدة ؟ قال : « وواحدة » (١) .

وروى ابن عباس مرفوعاً : « مَنْ كَانَتْ لَهُ أُنْثَى فَلَمْ يَتُدَّهَا وَلَمْ يَهْنُهَا ، وَلَمْ يُوْثِّرْ وَلَدَهُ - يَعْنِى الذَّكَوْرَ - عَلَيْهَا ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ » (٢) .

وفى حديث عائشة الذى رواه الشيخان أنّ رسول الله

(١) رواه الحاكم وصححه إسناده ووافقه الذهبى : ١٧٦/٤

(٢) رواه أبو داود : ٥١٤٦/٥ ، والحاكم وصحّحه : ١٧٧/٤ ،

ووافقه الذهبى .

صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ ، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ ، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ » (١) .

وبهذه النصوص الصحيحة الصريحة ، والبشارات المكررة المؤكدة ، لم تعد ولادة البنت عبئاً يخاف منه ، ولا طالع نحس يُتطير به ، بل نعمة تُشكر ، ورحمة تُرجى وتُطلب ، لما وراءها من فضل الله تعالى ، وجزيل مثوبته .

وبهذا أبطل الإسلام عادة الوأد إلى الأبد ، وأصبح للبنات فى قلب أبيها مكان عميق ، يتمثل فى قول النبى صلى الله عليه وسلم فى ابنته فاطمة : « فاطمة بضعة منى ، فمن أغضبها أغضبني » (٢) ، « فاطمة بضعة منى ، يقبضني ما يقبضها ، ويسطني ما يسطها » (٣) ،

(١) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان (١٦٨٨) .

(٢) رواه البخارى عن المسور بن مخرمة ، صحيح الجامع الصغير وزيادته (٤١٨٨) .

(٣) رواه أحمد والطبرانى والحاكم عن المسور أيضاً ، المصدر نفسه (٤١٨٩) ، وانظر : مسند أحمد : ٣٢٣/٤ ، ٣٣٢ ، والطبرانى : ٢٠/٢٥ ، والحاكم : ٣/١٥٨ ، وصحح إسناده ووافقه الذهبى .

« إنما ابنتى بضعة منى ، يُرينى ما أرابها ، ويؤذينى ما آذاها » (١) .

ونلمس أثر ذلك فى الأدب الإسلامى فى مثل قول الشاعر :

لولا بنيات كزُغَب القطا رُدِدْنَ من بعض إلى بعض
لكان لى مضطرب واسع فى الأرض ذات الطول والعرض
وإنما أولادنا بيننا أكبادنا تمشى على الأرض !
إن هبَّت الريح على بعضهم امتنعت عيني عن الغمض
وأما سُلطان الأب على ابنته فلا يتجاوز حدود التأديب
والرعاية والتهديب الدينى والخلقى ، شأنها شأن إخوانها
الذكور ، فيأمرها بالصلاة إذا بلغت سبع سنين ، ويضربها
عليها إذا بلغت عشراً ، ويفرِّق حينئذ بينها وبين إختوتها فى
المضجع ، ويلزمها أدب الإسلام فى اللباس والزينة
والخروج والكلام .

(١) رواه الستة جميعاً ، انظر : مختصر السنن للمنذرى ،
حديث (١٩٨٧) .

ونفقته عليها واجبة ديناً وقضاءً حتى تتزوج .

وليس له سُلطة بيعها أو تمليكها لرجل آخر بحال من الأحوال ، فقد أبطل الإسلام بيع الحر - ذكراً كان أو أنثى - بكل وجه من الوجوه .

ولو أنَّ رجلاً حرّاً اشترى أو مَلَكَ ابنة له كانت رقيقة عند غيره ، فإنها تُعتق عليه بمجرد تملكها ، شاء أم أبى ، بحكم قانون الإسلام .

وإذا كان للبت مال خاص بها ، فليس للأب إلا حُسْن القيام عليه بالمعروف . . ولا يجوز له أن يزوّجها لرجل آخر ، على أن يزوّجها الآخر ابنته ، على طريقة التبادل ، وهو المسمى فى الفقه بـ « نكاح الشغار » وذلك لخلو الزواج من المهر الذى هو حق البنت لا حق أبيها .

وليس للأب حق تزويج ابنته البالغة ممن تكرهه ولا ترضاه ، وعليه أن يأخذ رأيها فيمن تتزوجه : أقبله أم ترفضه ، فإذا كانت ثيباً فلا بد أن تعلن موافقتها بصريح العبارة ، وإن كانت بكراً يغلبها حياء العذراء اكتفى بسكوته ، فالسكوت علامة الرضا ، فإن قالت : لا . . فليس له سُلطة إجبارها على الزواج بمن لا تريد .

روى الشيخان عن أبى هريرة مرفوعاً : « لا تُنكح الأيم حتى تُستأمر ولا البكر حتى تُستأذن » . قالوا : يا رسول الله ؛ وكيف إذنهما ؟ قال : « أن تسكت » (١) .

وروي أيضاً عن عائشة قالت : قلت : يا رسول الله ؛ يُستأمر النساء فى أبضاعهن ؟ قال : « نعم » ، قلت : إن البكر تُستأمر فتستحي فتسكت ! قال : « سكاتها إذنهما » (٢) ، ولهذا قال العلماء : ينبغى إعلام البكر بأن سكوتها إذن .

وعن خنساء بنت خدام الأنصارية : « أن أباهما زوّجها وهى ثيب فكرهت ذلك ، فأتت رسول الله ﷺ فردّ نكاحها » (٣) .

وعن ابن عباس : أن جارية بكرة أتت رسول الله ﷺ فذكرت أن أباهما زوّجها وهى كارهة ، فخيرها النبي ﷺ (٤) .

(١) متفق عليه ، اللؤلؤ والمرجان (٨٩٥) .

(٢) متفق عليه ، المصدر نفسه (٨٩٦) .

(٣) رواه الجماعة إلا مسلماً .

(٤) رواه أحمد رقم (٢٤٦٩) ، وصحّحه الشيخ شاكر ،

وأبو داود (٢٠٩٦) ، وابن ماجه (١٨٧٥) ، والدارقطنى ج٣ رقم

(٥٦) .

وفى هذا دليل على أن الأب لا يتميز عن غيره فى وجوب استئذان البكر ، وضرورة الحصول على موافقتها .
وفى صحيح مسلم وغيره : « والبكر يستأمرها أبوها » أى يطلب أمرها وإذنها .

وعن عائشة : أن فتاة دخلت عليها ، فقالت : إنَّ أبى زوّجنى من ابن أخيه ، ليرفع بى خسيسته ، وأنا كارهة .
قالت : اجلسى حتى يأتى النبى ﷺ ، فأخبرته ، فأرسل إلى أبيها ، فدعاه ، فجعل الأمر إليها . فقالت : يا رسول الله ؛ قد أجزتُ ما صنع أبى ، ولكن أردتُ أن أعلم : أللنساء من الأمر شيء ؟ (١) .

وظاهر الأحاديث يدل على أن استئذان البكر والثيب شرط فى صحة العقد ، فإن زوّج الأب أو الوليُّ الثيبَ بغير إذنها فالعقد باطل مردود ، كما فى قصة خنساء بنت خدام . . وفى البكر : هى صاحبة الخيار إن شاءت

(١) رواه النسائي فى كتاب النكاح من سننه ، باب : « البكر يزوّجها أبوها وهى كارهة » : ٨٦/٦ - ٨٧

أجازت ، وإن شاءت أبت ، فيبطل العقد كما فى قصة الجارية (١) .

ومن جميل ما جاء به الإسلام : أنه أمر باستشارة الأم فى زواج ابنتها ، حتى يتم الزواج برضا الأطراف المعنية كلها . فعن ابن عمر أن النبى ﷺ قال : « آمروا النساء فى بناتهن » (٢) .

وللإمام أبى سليمان الخطابى هنا كلمات قيّمة فى توجيه هذا الحديث فى كتابه « معالم السنن » يحسن بنا أن ننقلها هنا لما فيها من حكمة وعبرة . يقول رحمه الله :

« مؤامرة الأمهات فى بُضْع البنات ليس من أجل أنهم يملكن من عقد النكاح شيئاً ، ولكن من جهة استطابة أنفسهن ، وحُسْن العِشرة معهن ، ولأن ذلك أبقى للصحة ، وأدعى إلى الألفة بين البنات وأزواجهن ، إذا كان مبدأ

(١) انظر : نيل الأوطار : ٦ / ٢٥٤ - ٢٥٦ ، طبع دار الجيل .

(٢) رواه أحمد فى مسند ابن عمر برقم (٤٩٠٥) بتحقيق أحمد شاكر ، وأبو داود (٢٠٩٥) ، وفيه راوٍ مجهول ، ولكن يشهد له أحاديث أخرى فى معناه .

العقد برضاء من الأمهات ، ورغبة منهن ، وإذا كان بخلاف ذلك لم يؤمن تَضْرِيَّتُهُنَّ أَى : (تحريضهن على أزواجهن.) ، ووقوع الفساد من قبلهن ، والبنات إلى الأمهات أميل ، ولقولهن أقبل ، فمن أجل هذه الأمور يُسْتَحَبُّ مؤامرتهن فى العقد على بناتهن . والله أعلم .

قال : « وقد يحتمل أن يكون ذلك لعلّة أخرى ، غير ما ذكرناه ، وذلك أن المرأة ربما علمت من خاص أمر ابنتها ، ومن سرّ حديثها أمراً لا يستصلح لها معه عقد النكاح ، وذلك مثل العلة تكون بها ، والآفة تمنع من إيفاء حقوق النكاح . وعلى نحو هذا يتأول قوله : « ولا تزوّج البكر إلا بإذنها وإذنها سكوتها » ، وذلك أنها قد تستحى من أن تُفصح بالإذن ، وأن تُظهر الرغبة فى النكاح ، فيستدل بسكوتها على سلامتها من آفة تمنع الجماع ، أو سبب لا يصلح معه النكاح لا يعلمه غيرها . والله أعلم » ^(١) أ . ه .

(١) انظر : مختصر السنن للمنذرى ، والمعالن للخطابى ، والتهذيب لابن القيم : ٣/ ٣٩ ، بتحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقى .

ونزید هنا أن الأمّ قد تعلم من أسرار ابنتها أن قلبها مع شخص آخر ، فإذا تقدّم لها هذا الشخص وكان كُفْتاً ، فهو أوّلِي بالتقديم والترجيح ، كما جاء في الحديث : « لم يرَ للمتحابين مثل النكاح » (١) .

وإذا كان الأب لا يحق له تزويج ابنته ممن لا ترضاه ، كان من حقه عليها ألا تزوّج نفسها إلا بإذنه لحديث أبي موسى مرفوعاً : « لا نكاح إلا بولي » (٢) ، ولحديث عائشة مرفوعاً : « أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها فنكاحها باطل . . . ثلاث مرات » (٣) .

(١) رواه عن ابن عباس : ابن ماجه (١٨٤٧) ، والحاكم وصحّحه على شرط مسلم : ١٦٠ / ٢ ، ووافقه الذهبي ، والبيهقي : ٧٨ / ٧ ، والطبراني وتمام وغيرهم . وذكره الألباني في « الصحيحة » برقم (٦٢٤) .

(٢) رواه أبو داود (٢٠٨٥) ، والترمذي (١١٠١) ، وابن ماجه (١٨٨١) ، وأحمد : ٣٩٤ / ٤ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، وفي الحديث كلام ذكره المنذرى فى مختصر السنن وابن القيم فى تهذيب السنن ، انظر الحديث (٢٠٠٠) .

(٣) رواه أبو داود (٢٠٨٣) و(٢٠٨٤) ، والترمذي (١١٠٢) وحسنه ، وابن ماجه (١٨٧٩) .

ورأى أبو حنيفة وأصحابه أنَّ من حق الفتاة أن تزوج نفسها ، ولو بغير إذن أبيها ووليها ، بشرط أن يكون الزوج كفوًّا لها . ولم يثبت عندهم الحديث المذكور ، مستدلين بما جاء في القرآن من نسبة النكاح إلى المرأة : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ ﴾ (١) ، ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٣) أضاف النكاح في هذه الآيات وغيرها إلى النساء ، ونهى عن منعهن منه ، ولأنه خالص حق المرأة ، وهى من أهل المباشرة ، فصح منها .

واشترط أبو حنيفة أن يكون زواجها من كفاء ، وإلا كان للأولياء حق الاعتراض .

فإن زوجت نفسها بإذن الولي دون حضوره ، فقد أجاز ذلك بعض الفقهاء . والجمهور يشترطون حضور الولي ، إلا فإن زواجها يكون باطلاً .

(٢) البقرة : ٢٣٠

(١) البقرة : ٢٣٢

(٣) البقرة : ٢٣٤

قال العلامة ابن قدامة : فإن حكم بصحة هذا العقد حاكم ، أو كان المتولى لعقده حاكماً ، لم يجز نقضه . قال : وخرج القاضى فى هذا وجهاً خاصة : أنه ينقض ، لأنه خالف نصاً . والأول أولى ؛ لأنها مسألة مختلف فيها ، ويسوغ فيها الاجتهاد ، فلم يجز نقض الحكم له ، كما لو حكم بالشفعة للجار . وهذا النص (يعنى : « لا نكاح إلا بولي ») متأول ، وفى صحته كلام ، وقد عارضته ظواهر^(١) أ . هـ .

وهذا من عميق فقه ابن قدامة وإنصافه رضى الله عنه . ومع هذا فالأولى والأوفق : أن يتم الزواج بموافقة جميع الأطراف : الأب ، والأم ، والابنة . حتى لا يكون هناك مجال للقليل والقال ، والخصومة والشحناء ، وقد شرع الله الزواج مجلبة للمودة والرحمة .

والمطلوب من الأب أن يتخير لابنته الرجل الصالح الذى يسعدها ويسعد بها ، وأن يكون همه الخلق والدين ،

(١) المغنى لابن قدامة : ٣٤٦/٩ ، ٣٤٧ ، طبعة هجر بتحقيق الدكتورين : التركى والحلو .

لا المادة والطين ، وألا يعوق زواجها إذا حضر كفؤها .
وفى الحديث : « إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوّجوه .
إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » (١) .

وبهذا علّم الإسلام الأب أن ابنته « إنسان » قبل كل
شئ ، فهي تطلب إنساناً مثلها ، وليست « سلعة »
تُعرض وتُعطى لمن يدفع نقوداً أكثر ، كما هو شأن كثير
من الآباء الجاهلين والطامعين إلى اليوم . وفى الحديث :
« إنَّ من يمين المرأة : تيسير خطبتها ، وتيسير صداقها ،
وتيسير رحمها - أى ولادتها » (٢) .



(١) رواه الترمذى (١٠٨٤) ، وابن ماجه (١٩٦٧) ، والحاكم
وصحّحه ووافقه الذهبي : ١٦٥/٢ عن أبى هريرة ، والترمذى
(١٠٨٥) وقال : حسن غريب ، والبيهقى : ٨٢/٧ ، عن
أبى حاتم المزنى ، وابن عدى عن ابن عمر ، وحسنه فى صحيح
الجامع الصغير وزيادته (٢٧٠) .

(٢) رواه أحمد : ٧٧/٦ ، وابن حبان (٤٠٩٥) ، والحاكم :
١٨١/٢ ، وصحّحه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، عن عائشة ،
وحسنه فى صحيح الجامع الصغير (٢٢٣٥) .

المرأة زوجة

كانت بعض الديانات والمذاهب تعتبر المرأة رجساً من عمل الشيطان ، يجب الفرار منه واللجوء إلى حياة التبتل والرهبة .

وبعضها الآخر كان يعتبر الزوجة مجرد آلة متاع للرجل ، أو طاهٍ لطعامه ، أو خادم لمنزله .

فجاء الإسلام يعلن بطلان الرهبانية وينهى عن التبتل ، ويحث على الزواج ، ويعتبر الزوجية آية من آيات الله فى الكون : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١) .

وحين أراد جماعة من الصحابة أن يتبتلوا وينقطعوا للعبادة ، صائمين النهار ، قائمين الليل ، معتزلين النساء ،

(١) الروم : ٢١

أنكر عليهم النبي ﷺ ذلك قائلاً : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إني لأخشاكم لله ، وأتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر ، وأقوم وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سُنتي فليس مني » (١) .

وجعل الإسلام الزوجة الصالحة للرجل أفضل ثروة يكتنزها من دنياه - بعد الإيمان بالله وتقواه - وعدّها أحد أسباب السعادة ، وفي الحديث : أن النبي ﷺ قال لعمر : « ألا أخبرك بخير ما يكتز المرء ؟ المرأة الصالحة ، إذا نظر إليها سرته ، وإذا أمرها أطاعته ، وإذا غاب عنها حفظته » (٢) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « الدنيا متاعٌ ، وخيرُ متاعها المرأةُ الصالحةُ » (٣) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من رزقه الله امرأة

(١) رواه البخارى ومسلم عن أنس ، اللؤلؤ والمرجان :

٨٨٥/٢

(٢) رواه أبو داود عن ابن عباس فى الزكاة : ١٦٦٤/٢ ، والحاكم وصحّحه : ٣٣٣/٢ ، ووافقه الذهبى .

(٣) رواه مسلم عن عبد الله بن عمرو (١٤٦٧) .

صالحة فقد أعانه على شطر دينه ، فليتق الله فى الشطر
الثانى » (١) .

وقال : « من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقوة ابن آدم
ثلاثة . من سعادة ابن آدم : المرأة الصالحة ، والمسكن
الصالح ، والمركب الصالح ، ومن شقوة ابن آدم : المرأة
السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء » (٢) .

(١) رواه الحاكم وصحَّحه عن أنس : ١٦١/٢ ، ووافقه
الذهبى ، وأقره المنذرى فى الترغيب والترهيب ، انظر : المنتقى
(١١٠١) ، ونسبه إلى الطبرانى فى الأوسط أيضاً ، وكذلك
الهيثمى فى المجمع : ٢٧٢/٤ ، ولم يَعْرِف عبد الرحمن الراوى
عن أنس ، وعرفه الحاكم : أنه ابن عقبة الأزرقى ، مدنى ، ثقة
مأمون ، وأقره الذهبى . وذكره الألبانى فى « الصحيحة » برقم
(٦٢٥) .

(٢) رواه أحمد والبزار والطبرانى فى الكبير والأوسط ، ورجال
أحمد رجال الصحيح ، كلهم عن سعد بن أبى وقاص ، كما قال
الهيثمى فى المجمع : ٢٧٢/٤ ، وذكره المنذرى فى الترغيب ،
وقال : رواه أحمد بإسناد صحيح ، والطبرانى والبزار والحاكم
وصحَّحه .

وقال : « أربع مَنْ أُعطيَهن فقد أُعطيَ خير الدنيا والآخرة : قلباً شاكراً ، ولساناً ذاكراً ، وبدناً على البلاء صابراً ، وزوجة لا تبغيه خوناً فى نفسها ولا ماله » (١) .
ومعنى خوناً : أى خيانة ، وفى رواية : « حوباً » أى إثمًا .

ورفع الإسلام من قيمة المرأة باعتبارها زوجة ، وجعل قيامها بحقوق الزوجية جهاداً فى سبيل الله .

روى الطبرانى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال :

جاءت امرأةُ النبىِّ ﷺ فقالت : يا رسول الله ؛ إني رسول النساء إليك ، وما منهن امرأة - علمت أو لم تعلم - إلا وهى تهوى مخرجى إليك ، ثم عرضت قضيتها فقالت : الله رب الرجال والنساء وإلههن ، وأنت رسول الله إلى الرجال والنساء ، كتب الله الجهاد على الرجال ، فإن أصابوا أُجروا ، وإن استشهدوا كانوا أحياءً عند ربهم

(١) قال الهيثمى (٢٧٣/٤) : رواه الطبرانى ج ١١ رقم (١١٢٧٥) فى الكبير والأوسط (عن ابن عباس) ورجال الأوسط رجال الصحيح ، إلا أنه قال : « المسكن الضيق » .

يرزقون ، فما يعدل ذلك من أعمالهم من الطاعة ؟ قال :
« طاعة أزواجهن والقيام بحقوقهم ، وقليل منكنَّ مَنْ
يفعله » (١) .

وقرر الإسلام للزوجة حقوقاً على زوجها ، ولم
يجعلها مجرد حبر على ورق ، بل جعل عليها أكثر من
حافظ ورقب : من إيمان المسلم وتقواه أولاً ، ومن ضمير
المجتمع ويقضته ثانياً ، ومن حكم الشرع وإلزامه ثالثاً .

وأول هذه الحقوق هو « الصداق » الذى أوجبه الإسلام
للمرأة على الرجل إشعاراً منه برغبته فيها وإرادته لها .
قال تعالى : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ، فَإِنْ طِبْنَ
لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُنَّ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ (٢) .

ومعنى « نِحْلَةٍ » : أى عطية وهدية ، وليست ثمناً أو
مقابلاً للاستمتاع بالمرأة ، كما يشيع بعض الناس .

(١) قال الهيثمى فى مجمع الزوائد (٤/ ٣٠٥ ، ٣٠٦) : رواه
الطبرانى ، وفيه رشدين بن كريب وهو ضعيف جـ ١١ رقم
(١٢١٦٣) ، وروى البزار نحوه ، وفيه رشدين أيضاً جـ ٢ رقم
(١٤٧٤) .

(٢) النساء : ٤

فأين هذا من المرأة التي نجدها في مدنيات أخرى :
تدفع هي للرجل بعض مالها ! مع أن فِطْرَةَ الله جعلت
المرأة مطلوبة لا طالبة ؟

وثاني هذه الحقوق ، هو « النفقة » ، فالرجل مكلف
بتوفير المأكل والملبس والسكن والعلاج لامرأته بما يتناسب
مع بيئته وزمنه وحاله ، على الموسع قدره ، وعلى المقتر
قدره . قال عليه الصلاة والسلام في بيان حقوق النساء :
« وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » (١) ،
والمعروف هو ما يتعارف عليه أهل الدين والفضل من
الناس بلا إسراف ولا تقتير ، قال تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ
ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ، وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ
اللَّهُ ، لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ﴾ (٢) .

وثالث الحقوق ، هو : « المعاشرة بالمعروف » . قال
تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٣)

(١) رواه أبو داود (١٩٠٥) ، وابن ماجه (٣٠٧٤) ، والدارمي
في كتاب المناسك ص (٤٤٠) عن جابر ، وأحمد : ٧٣/٥ عن
عم أبي جرة الرقاشي .

(٣) النساء : ١٩

(٢) الطلاق : ٧

وهو حق جامع يتضمن إحسان المعاملة فى كل علاقة بين المرء وزوجه ، من حُسْن الخُلُق ، ولين الجانب ، وطيب الكلام ، وبشاشة الوجه ، وتطيب نفسها بالممازحة والترفيه عنها ، يقول الرسول ﷺ : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً والطفهم بأهلهم » (١) .

وروى ابن حبان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال : « خيركم خيركم لأهلهم ، وأنا خيركم لأهلى » (٢) .

وقد أثبتت السيرة النبوية العملية لطفه - عليه الصلاة والسلام - بأهلهم ، وحُسْن خُلُقِهِ مع أزواجه ، حتى إنه كان يساعدهن فى أعمال البيت أحياناً ، وبلغ من ملاطفته لهنَّ أنه سبقَ عائشةَ مرتين ، فسبقته مرة وسبقها أُخرى ، فقال لها : « هذه بتلك » (٣) .

(١) رواه الترمذى وحسنه عن أبى هريرة برقم (١١٦٢) .

(٢) رواه ابن حبان « الإحسان » ج ٩ رقم (٤١٧٧) .

(٣) رواه ابن ماجه (١٩٧٩) عن عائشة ، وفى الزوائد : إسناده صحيح على شرط البخارى ، والنسائى فى عشرة النساء رقم (٥٦) ص ٩٠ .

وفى مقابل هذه الحقوق أوجبَ عليها طاعة الزوج -
 فى غير معصية طبعاً - والمحافظة على ماله ، فلا تُنفق منه
 إلا بإذنه ، وعلى بيته ، فلا تُدخل فيه أحداً إلا برضاه ،
 ولو كان من أهلها .

وهذه الواجبات ليست كثيرة ولا ظالمة فى مقابل ما على
 الرجل من حقوق ، فمن المقرر أن كل حق يقابله واجب ،
 ومن عدل الإسلام أنه لم يجعل الواجبات على المرأة
 وحدها ، ولا على الرجل وحده ، بل قال تعالى :
 ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِى عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ^(١) فللنساء من
 الحقوق مثل ما عليهن من الواجبات .

ومن جميل ما يروى أن ابن عباس وقف أمام المرأة
 يصلح من هيئته ، ويعدل من زينته ، فلما سُئِلَ فى ذلك
 قال : أتزينُ لامرأتى كما تتزين لى امرأتى ، ثم تلا الآية
 الكريمة : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِى عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ .
 وهذا من أظهر الأدلة على عميق فقه الصحابة رضى الله
 عنهم للقرآن الكريم .



(١) البقرة : ٢٢٨

● استقلال الزوجة :

لم يهدر الإسلام شخصية المرأة بزواجها ، ولم يذبحها فى شخصية زوجها ، كما هو الشأن فى التقاليد الغربية ، التى تجعل المرأة تابعة لرجلها ، فلا تُعرف باسمها ونسبها ولقبها العائلى ، بل بأنها زوجة فلان .

أما الإسلام ، فقد أبقى للمرأة شخصيتها المستقلة المتميزة ، ولهذا عرفنا زوجات الرسول بأسمائهن وأنسابهن . فخديجة بنت خويلد ، وعائشة بنت أبى بكر ، وحفصة بنت عمر ، وميمونة بنت الحارث ، وصفية بنت حُيى ، وكان أبوها يهودياً محارباً للرسول ﷺ .

كما أن شخصيتها المدنية لا تنقص بالزواج ، ولا تفقد أهليتها للعقود والمعاملات وسائر التصرفات ، فلها أن تبيع وتشتري ، وتؤجر أملاكها وتستأجر ، وتهب من مالها وتتصدق ، وتوكل وتخاصم .

وهذا أمر لم تصل إليه المرأة الغربية إلا حديثاً ، ولا زالت فى بعض البلاد مقيدة إلى حدٍّ ما بإرادة الزوج .



الطلاق

ركز الغزو التنصيري والاستشراقى فى العصر الأخير هجومه على أمرين ، اتخذهما للطعن على موقف الإسلام من المرأة ، وهما - وأيّم الحق - من مفاخره ومآثره ، ذانك هما : الطلاق ، وتعدد الزوجات .

ومن المؤسف حقاً أن يروج ذلك عند بعض المسلمين ، فيتحدثون عنهما باعتبارهما مشكلتين من مشكلات الأسرة والمجتمع ، يتحدثون حديثاً فيه غمز للإسلام العظيم وشريعته الغراء .

والحق أن الإسلام لم يشرع هذين الأمرين إلا ليعالج بهما مشكلات جمّة ، فى حياة الرجل والمرأة ، وحياة الأسرة والمجتمع ، والمشكلة الحقيقية إنما هى فى سوء فهم ما شرع الله ، أو فى سوء تطبيقه ، وكل شىء إذا أُسيء استعماله أدّى إلى ضرر بليغ .

● لماذا شرع الإسلام الطلاق ؟

ليس كل طلاق محموداً فى الإسلام ، فمن الطلاق ما يكرهه بل يحرمه ، لما فيه من هدم الأسرة التى يحرص الإسلام على بنائها وتكوينها . ولهذا جاء فى الحديث الذى رواه أبو داود : « أبغضُ الحلال إلى الله الطلاقُ » (١) .

ولَا غَرَوُ أَنْ اعتبر القرآن الكريم التفريق بين المرء وزوجه من أعمال السَّحَرَةِ الْكُفَّرَةِ ، كما قال تعالى : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ (٢) .

إنما الطلاق الذى شرعه الإسلام هو أشبه ما يكون بالعملية الجراحية المؤلمة ، التى يتحمل الإنسان العاقل فيها آلام جرحه ، بل بتر عضو منه ، حفاظاً على بقية الجسد ، ودفعاً لضرر أكبر .

فإذا استحكمت النفور بين الزوجين ، ولم تنجح كل وسائل الإصلاح ومحاولات المصلحين فى التوفيق بينهما ،

(١) رواه أبو داود (٢١٧٨) عن ابن عمر .

(٢) البقرة : ١٠٢

فإنَّ الطلاق - فى هذه الحالة - هو الدواءُ المر ، الذى لا دواء غيره . ولهذا قيل : إن لم يكن وفاق ففراق ، وقال القرآن الكريم : ﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ ﴾ (١) .

وما شرعه الإسلام هنا هو الذى يفرضه العقل والحكمة والمصلحة ، فإنَّ من أبعد الأمور عن المنطق السديد والفطرة السليمة ، أن تُفرض بقوة القانون شركة مؤبَّدة على شريكين ، لا يرتاح أحدهما للآخر ولا يثق به ، بل ينفر منه ، أو يبغضه ولا يطيق معاشته .

إنَّ فرض هذه الحياة بسلطان القانون عقوبة قاسية ، لا يستحقها الإنسان إلا بجريمة كبيرة ، إنها شر من السجن المؤبَّد ، بل هى الجحيم الذى لا يُطاق .

وقديماً قال أحد الحكماء : « إنَّ من أعظم البلايا معاشرة مَنْ لا يوافقك ولا يفارقك » !

وقال أبو الطيب المتنبى :

ومن نكَّد الدنيا على الحرِّ أن يرى
عدوًّا له ما من صداقته بُدُّ !

(١) النساء : ١٣٠

وإذا قيل هذا فى الصاحب الذى يلقاه الإنسان يوماً
أو حتى أياماً فى الأسبوع ، أو ساعة أو حتى ساعات فى
اليوم ، فكيف بالزوجة التى هى قعيدة بيته ، وصاحبة جنبه ،
وشريكة عمره ؟!



● تضيق دائرة الطلاق :

على أن الإسلام قد وضع جملة من المبادئ والتعاليم
والأحكام ، لو أحسن الناس اتباعها والعمل بها لقلّلت
الحاجة إلى الطلاق ، ولضيّقت من نطاقه إلى حد بعيد ،
ومن ذلك :

١ - حُسْن اختيار الزوجة ، وتوجيه العناية إلى الدين
والخُلُق ، قبل المال والجاه والجمال ، يقول النبى ﷺ :
« تُنكح المرأة لأربع : لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ،
ولدينها . . فاظفر بذات الدين تربت يداك » (١) .

٢ - النظر إلى المخطوبة قبل العقد ، ليطمئن على مبلغ

(١) متفق عليه عن أبى هريرة ، اللؤلؤ والمرجان (٩٢٨) .

بمخطوبته ، وأن يخرج معها وحدهما ، ويسهرها فى
السينمات وفى غيرها ، وهكذا ضاع الحق بين الإفراط
والتفريط .

٣ - اهتمام المرأة وأوليائها باختيار الزوج الكريم ،
وإيثار مَنْ يرضى دينه وخلقه ، وقد ذكرنا من قبل حديث :
« إذا أتاكم مَنْ ترضون دينه وخلقه فزوجوه » . وقال
السلف : إذا زوجت ابنتك فزوجها ذا دين ، إن أحبها
أكرمها ، وإن كرهها لم يظلمها .

٤ - اشتراط رضا المرأة بالزواج ممن يتقدم لها ، ولا يجوز
أبداً إجبارها على مَنْ لا ترغب فيه . وقد رد النبى ﷺ
مَنْ تزوجت وهى كارهة .

٥ - اعتبار رضا ولى المرأة وموافقته وجوباً أو استحباباً ،
حتى لا تتزوج المرأة وأهلها كارهون لزواجها ، غاضبون
عليها ، فتفصل عنهم ، وينفصلون عنها ، وقد ينعكس
ذلك على حياتها الزوجية ، ويؤثر فيها تأثيراً سيئاً .

٦ - الأمر بمشاورة الأمهات فى زواج بناتهن ، ليقوم
الزواج على أساس مكين من رضا الأطراف كلها ، فقد

رُوى عنه صلى الله عليه وسلم : « آمروا النساء فى بناتهن » ، وقد تقدّم الحديث وكلام الإمام الخطابى فى بيانه .

٧ - إيجاب المعاشرة بالمعروف ، وتفصيل الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين ، وإيقاظ الضمائر المؤمنة بالتزام حدود الله فيها ، وتقوى الله فى مراعاتها ، فكل من الزوجين عليه واجبات وله فى مقابلها حقوق ، والفروض فى المسلم أن يؤدى واجباته قبل أن يطالب بحقوقه . والله تعالى يقول : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِى عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (١) .

٨ - ترغيب الزوج فى أن يكون واقعياً ، بحيث لا ينشد الكمال فى زوجه ، بل ينظر إلى ما فيها من محاسن ، إلى جوار ما يكون بها من عيوب ، فإن سخط منها خصلة رضى منها أخرى . وفى الحديث : « لا يفركنّ (أى لا يبغض) مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقاً رضى منها غيره » (٢) .

(١) البقرة : ٢٢٨

(٢) رواه أحمد ومسلم عن أبى هريرة ، المصدر السابق (٧٧٤١) .

٩ - دعوة الزوج إلى تحكيم العقل والمصلحة إذا أحس
بباعث الكراهية نحو زوجته ، فلا يسارع بالاستجابة إلى
عاطفته ، راجياً أن يغيّر الله الحال إلى ما هو خير . قال
تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ
فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً ﴾ (١) .

١٠ - أمر الزوج أن يعالج الزوجة الناشزة العاصية
بالحكمة والتدرج ، من اللين في غير ضعف ، إلى الشدة
في غير عنف . قال تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ
نُشُوزَهُنَّ فَعَضُّوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ
وَاضْرِبُوهُنَّ ، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ، إِنَّ
اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً ﴾ (٢) .

١١ - أمر المجتمع بالتدخل عند وقوع الشقاق بين
الزوجين ، وذلك بتشكيل « مجلس عائلي » من ثقات
أهله وأهلها ، لمحاولة الإصلاح والتوفيق ، وحل الأزمة
القائمة بالحسنى . قال تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا

(٢) النساء : ٣٤

(١) النساء : ١٩

فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا
إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴿١﴾ .

هذه هى تعاليم الإسلام ، ولو أنَّ المسلمين اتبعوها
ورعوها حق رعايتها ، لانهصر الطلاق فى أضيق نطاق .

* *

● متى وكيف يقع الطلاق ؟

على أنَّ الإسلام لم يشرع الطلاق فى كل وقت ،
ولا فى كل حال ، إن الطلاق المشروع الذى جاء به القرآن
والسُّنة : أن يتأنى الرجل ويتخير الوقت المناسب ، فلا
يُطَلِّق امرأته فى حيض ، ولا فى طُهر جامعها فيه ، فإن
فعل كان طلاقه طلاقاً بدعياً محرماً ، وقد ذهب بعض
الفقهاء إلى أنه لا يقع ، لأنه أوقعه على غير ما أمر
الرسول ﷺ . وفى الحديث الصحيح : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا
لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » (٢) أى مردود على صاحبه .

ويجب أن يكون المطلق فى حالة وعى ، واتزان واختيار ،

(١) النساء : ٣٥ (٢) رواه مسلم برقم (١٧١٨) عن عائشة .